

النزعة الكمية في البحث الاجتماعي بين المرجعية والإطلاق

الأستاذ الدكتور مولود سعادة

أستاذ محاضر

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

إن جدوى وفاعلية الإنتاج المعرفي تتوقف في كثير من الأحيان على قوة الدافعية والتفاعلية المنتجين لها، وهذه الأخيرة تتوقف بدورها على درجة الوعي الذاتي من جهة وحجم الضغط الذي يمثله المحيط. وقد كانت نشأة علم الاجتماع موضوعا ومنهجيا، في الغرب استجابة لهذه الملاحظات خاصة، نتيجة التحولات الكبرى التي شهدتها المجتمعات الأوروبية إثر الثورة الصناعية والثورة الاجتماعية المجسدة في الثورة الفرنسية، هذه التحولات تفاعلت مع ذهنية التنوير فولدت كثيرا من المنتجات المعرفية المعاصرة.

إلا أن علم الاجتماع، موضوعا ومنهجيا، في العالم العربي، لم يكن في بداية نشأته إلا منتوجا للحركة التقليدية التابعة للمد المعرفي الاستعماري، ومن ثم كان في مجمله استنساخا مشوها لعلم الاجتماع الغربي، يعيد إنتاج مفاهيمه يستخدم مناهجه ويوظف أدواته، بل حتى يتبنى موجهاته.

وكانت الدافعية في إنتاجه ذاتية ومن أجل الذات مجسدة بذلك أزمة العقل العربي الذي غدا معطلا عن التفكير الجاد ليعيش في شبه غيبوبة تامة وغير واعية، وغير قادرة على إيجاد وخط أساليب منهجية واعية وفق ثقافته ومذهبيته (محمد أمزيان، ص: 153، 1991).

ففي ظل غياب أو تغييب للوعي المعظم وغياب الإدراك للدوافع المحيطة به فإن البحث في الركام السوسيولوجي المستورد عن أقوى مبررات الإقناع والاقناع بعلمية هذا العلم وكانت نعمة التركيز على الوضعية والموضوعية والواقعية. وكانت النزعة التكميلية المبالغ فيها كأحد أشكال التعبير عن هذه العلمية.

فئنة التكميم والعلمية:

من المعروف أن حضور النزعة التكميمية كانت منذ الخطوات الأولى لمرحلة الميتاسوسولوجيا، وذلك بسبب النظرة القياسية على العلوم الطبيعية، حيث سادت القناعة بأن التطور الهائل الذي حصل في العلوم الطبيعية كان نتيجة لاستعمالها للمناهج الرياضية والكمية، وأن الدراسات الاجتماعية إذا أرادت التطور فما عليها إلا اتباع نفس الطريق. فنجد أن العالم الاجتماعي كتيليه يصدر عام 1869 كتابا تحت عنوان (الفيزياء الاجتماعية)، بل إن أوجست كونت نفسه كانت تسميته الأولى التي فكر فيها لعلم الاجتماع هي (الفيزياء الاجتماعية).

وقد قام ريمون كتيليه بـودون 6. 1988 بتكديس العديد من المعطيات الإحصائية التي تهم عدة فئات من الظواهر الاجتماعية؛ حول تطور الإجرام وبعض المعطيات الديموغرافية، وقد كان يظن أن تأسيس علم اجتماعي يستلزم اتباع الإجراء الذي أعطى ثماره في العلوم الطبيعية، أي معاينة الوقائع الاجتماعية بدقة كبيرة وتصنيفها في بروتوكولات قابلة للتفسير لاحقا مكرسا بذلك التصور بإمكانية توظيف حساب الاحتمالات على الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي رفضه كونت في البداية.

إلا أن واضع الأسس المنهجية الأولى لعلم الاجتماع إيميل دور كايم يؤكد هذه النزعة التكميمية في أطروحته للدكتوراه التي قدمها عام 1893. وفي مؤلفه الشهير الانتحار عام 1896 حلل بدقة المعطيات الإحصائية التي يوفرها له الإحصاء الإجرامي لكي يعطي البرهان على القوانين الطبيعية التي تحكم المجتمع من خلال الربط بين المتغيرات. حيث لم تقتصر جاذبية التكميم على المراحل الأولى من علم الاجتماع بل ظلت تشكل تيارا من أهم التيارات التي دفعت بتطورات كبيرة خاصة من المناهج كما يؤكد بودون أن أهم الإنجازات التي تمت إنما كانت من نصيب ميدان المناهج الكمية خاصة، ومن ناحية العلاقة المزدوجة لمشاريع الملاحظة وطرائق الاستفادة.

ونجد أن التأكيدات الخاصة للوضعية الحديثة من خلال المدرسة التحليلية، قد شكل البعد التكميمي لحياتها. وهذا ما يتضح جليا من خلال

توكيدات العالم الأمريكي جورج لندبرج عندما كتب سنة 1936: إن التعميم العلمي هو دائماً وبالضرورة الذي يتطلبه العلم. كما يقول أيضاً: إن الصياغة الكمية ضرورية من أجل الوصف الأكثر دقة (N. TIMASHEFF. 174. 24).

ولما كانت الظواهر الاجتماعية ليست فى بساطة الظواهر الطبيعية إذ أن الأولى هى ظواهر كيفية، حاول علماء الاجتماع تكميمها بوسائل القياس والطرق الموضوعية والأساليب الإحصائية، وسائر المناهج الكمية.

ولاشك أن مناهج الإحصاء وسائر الوسائل الكمية، إنما يمكنها فقط أن تصنف ظاهرة أو تسجل موقفا ولكنها لا يمكن أن تفسر تلك الظاهرة أو تعلق ذلك الموقف، واستخدام المناهج الكلية إنما هو محاولة الوصف عن طريق القياس. فمن المعلوم لدينا أن القياس هو غاية العلوم الوضعية إذ يقول ماكس بلانك في هذا الصدد:

"إن العلم يدرس ما يقاس، وعلينا أن نجعل كل ما لا يقاس قابلاً للقياس" (قباري محمد إسماعيل)

هذه النزعة المفرطة في الاندفاع نحو التكميم لدرجة جعل ما لا يقاس قابلاً للقياس هي التي دفعت ببعض الباحثين إلى محاولة صياغة ما يعتبرونه قوانين اجتماعية في صيغة معادلات رياضية كما فعل جورج زيف (George K. ziff).

هذه بعض جوانب من نزعة التكميم التي نشأت في الغرب منذ الخطوات الأولى لمبدأ علم الاجتماع وظلت تتطور معه وتتشعب في الشكل والتسميات تبعاً للتطورات العلمية إلى أن تصل إلى الذكاء الاصطناعي في عصرنا المتمثل في علوم الإعلام والانترنت.

لكن هذه النزعة لم تكن وحدها في الميدان ولم تكن خالية من المعارضة إذ أن جدلية الكم والكيف ظلت قائمة باستمرار ولكن لبس هذا المجال اهتمامنا هنا هذه الثنائية، وإنما ما يعيننا بالدرجة الأولى هي قضية المرجعية والإطلاق منظورا إليها ضوء ثنائية أخرى هي الأصالة والتقليد : فما المقصود بالمرجعية والإطلاق أو لا؟

المرجعية والإطلاق:

من الواضح أنه لا يكاد يمانع باحث من توظيف الوسائل التكميمية في البحث الاجتماعي، ولكن ما ليس محل اتفاق هو إلى أي

مدى يمكن الركون إليها كمصدر للتفسير وبالتالي للمعرفة السوسولوجية فهناك من يرى أن وظيفة التكميم لا تتعدى مجرد أداة للوصف والتحديد أما التفسير فينبغي أن يتم في ضوء مرجعية منظومة قيمية مثالية القيمية وليدة بيئتها ولا يرى هذا الاتجاه أن هذا يطعن في علمية المعرفة السوسولوجية الناتجة عن المنهج.

وهناك من يرى أن العلمية والموضوعية تقتضيان الحياد الكامل، ولا يمكن أن يتحقق هذا الأمر إلا من خلال القياس والتكميم وصفاً وتفسيرا وأن المعرفة لكي توصف بالعلمية ينبغي أن تكون منتوجاً لمطلق المعطيات كما هي عليه في واقع المجتمع. وليس هناك وسيلة أقدر على نقلها كما هي عليه من الوسائل الكمية والإحصائية.

وعليه فإن مفاهيمنا وقيمنا يمكن صياغتها من هذا المصدر في إطلاقه. وهذا ما نقصد بالإطلاق.

لاشك أن استخدام مناهج البحث الامبريقي إنما يؤدي بنا إلى التنبؤ بمستقبل الظواهر وحركاتها، وتوقعاتها الامبريقية، الأمر الذي يوصلنا إلى ما نسميه في علم الاجتماع بالأنماط أو البناءات استناداً إلى تحليل المادة الموضوعية، وتحديد العلاقات السببية التي تربط الظواهر بعضها ببعض، برباط العلية وهذا ما نسميه بمنهج التفسير. فالتفسير العلي هو الناتج الأخير لكل الجهود المبذولة طوال مراحل وعمليات البحث العلمي (قباري إسماعيل).

ويتميز منهج التفسير باستخدام طرائق البحث في الرياضة والمنطق، لذلك فغالبا ما يكون التفسير منطقياً في منهجه رياضياً في أسلوبه حيث أن مناهج البحث في حقيقة أمرها ليست مجرد مناهج لاكتشاف الحقيقة. على ما كان يزعم ببيكون وديكارت وإنما هي مناهج للتفسير أو هي مناهج الاستدلال والبرهان. (قباري إسماعيل 1981). (68). هذه النظرة التي تحاول حصر عملية التفسير في مجرد البعد الرياضي والمنطقي المستقى من الوقائع الاحصائية الميدانية وحدها من الواضح أنها غير ممكنة في الواقع ولكن عندما تكون الدافعية للتمسك بها أيديولوجية فإنها تصبح في حقيقة الأمر مجرد ستار للتهرب من استعمال المرجعية السائدة لا غير.

موقفنا:

إن عملية الانقطاع من العطاء الفكري وضعف تفاعلية العقل المسلم مع محيطه المادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تدني مستويات وعي إدراك الذات، جعلت العقل المسلم يستسلم لعملية الاستلحاق المعرفي والحضاري التي مارسها عليه الاستعمار الغربي، ومن ثم كانت معرفته في المجال السوسولوجي بالذات وفي مجال المناهج على وجه الخصوص ناتجة أساساً عن الانبهارية بالسبق الغربي وباستتساخ تجربته والسير على خطاه في كل التفاصيل.

وبما أن علم الاجتماع الغربي نشأ نتيجة التحولات الكبرى في مجتمعاته من جهة، ومن جهة في الثورة على المرجعية القيمية المتشكلة من جراء تنامي الوعي الذاتي وإدراك حجم الإعاقة التي يشكلها ذلك الإطار المرجعي والذي يعد الدين بتصوراته الكنسية أهم عنصر فيه، ومن ثم النزوع نحو التكميم في إطلاقه وتأسيسه كمرجعية جديدة لبناء معرفة متحررة من قيود المرجعية القديمة خير وسيلة للتستر تحت مقولة العلمية والموضوعية والحياد.

وعندما دخلت النظريات الاجتماعية إلى عالمنا الإسلامي، نقلت معها هذا الصراع ونقلت معها هذا الإرث التاريخي والحضاري والفكري فجاءت الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي والإسلامي لتعكس مقابلاتها في الغرب. وعلى غرار التجربة الغربية التي قامت بالدعوة إلى معارضة الدين قامت محاولات مماثلة في بلادنا لتعكس هذه الخصومة المنهجية، وتجعل من الإسلام مجرد تراث ثقافي يدخل ضمن الإرث الحضاري للأمة، وليس واقعا حيا وفكرا حاضرا.

وهذا ما جعل أحد الأساتذة الكبار في علم الاجتماع يدعو صراحة إلى التخلص من توجيهها ته بقوله: إن معرفتنا السوسولوجية تتم بطريقتين مختلفتين، الأولى على أساس عقيدة دينية أو دنيوية تحدد لنا المسائل المطلقة والنهائية في حياة البشر من عقيدة تحدد لنا أصل الإنسان ومصيره وعله وجوده والطريقة الثانية أن نجيب على أساس المعارف والحقائق العلمية المتاحة لنا وفي الحالة الثانية يتحتم علينا الإقلاع تماما منذ البداية عن محاولة الوصول إلى أية إجابة عن مثل هذه التساؤلات النهائية والمطلقة، ونقتصر أنفسنا على ما هو متاح لنا أمبريقيا أي ما يمكن أن نتوصل إلى إدراكه في الواقع ونستطيع تحليله

تحليلاً مقبولاً ومفهوماً. ومن الواضح أننا كمشغولين بالعلم لا نفكر سوى في هذا الطريق الثاني طريق العلم والتأسيس على العلم. (محمد أمزيان: 160).

ومن المؤكد أنه ليس متاحاً لجميع الباحثين الاجتماعيين إعلان قناعاتهم وخياراتهم المراجعة بهذه الجراءة، والوضوح وإن ادعت أنها تختار طريق العلم لأنه لم يعد أحد يسلم ببساطه صحة هذا الادعاء، وهذا منذ القديم وحتى في الغرب نفسه، فليس الانطلاق من تصورات دينية بالضرورة نقيض العلم.

ولتفادي هذا الموقف نجد أن اللجوء إلى نزعه التكميم المعفاة من أي مرجعية قيمية يشكل أفضل مهرب لتكريس كل قيم العلمانية وتأليه الإنسان. ومن ثم استخراج القيم من مجرد تحكيم الواقع من خلال الكشف عنه بمؤشرات كمية وإحصائية. فلا بأس في الحكم بأن حجاب المرأة معوق للإنتاجية لأن الأبحاث الميدانية أثبتت إحصائياً ذلك أو أن الاختلاف بين الذكور والإناث لا أثر له على التحصيل أو وجود أملكن للعبادة في مواقع العمل يعطل الإنتاج ويولد الصراع في المؤسسة... إلخ من الأحكام التي يذكرها وتكرارها وتراكمها تأخذ قوة القانون وتصبح مصدراً لصياغة قيم جديدة.

ومما يلفت الانتباه إلى خطورة هذه الوجهة هو منظومتنا التكوينية في علم الاجتماع التي تكاد تقتصر على صناعة ماكنات إحصائية، رياضية، امبريقية، لا تفهم عن هذا البحث إلا ما كان بحثاً ميدانياً قائماً على القياس والتكميم.

وهذا ما يتأكد لنا من مجرد نظرة عامة على طبيعة الدراسات التي تنتج من مذكرات التخرج ورسائل الماجستير والدكتوراه حتى يتضح لنا حجم هذه النزعة.

صحيح أن بوادر وعي ذاتي قد أخذت تتكسر بقوة في المراحل الأخيرة لتؤكد المساعي الحقيقية للتأسيس لعلم اجتماعي حقيقي ناتج عن تفاعل الذات الواعية مع المحيط الديناميكي. ولكن تخلصها من المنهجية التغريبية في نزعتها التكميمية المتعالمة تتطلب وقفات جادة، وهذا ما قصدنا لفت الانتباه إليه في هذه العجالة.